الديمقراطية.. العدالة الاجتماعية.. التنمية المستدامة نهج ثابت لدولة الوحدة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

موقف الحركات المتأسلمة من الانتماء المدني

محمد بن علي المحمود

الإنسان بطبعه كائن منتم؛ على اختلاف وتنوع في طبيعة ومستويات هذه الانتماءات التي ترافق الإنسان منذ بداية وعيه بوجوده - كفرد واع، وكفرد في جماعة - وإلى نهاية هذا الوعي المحدود بحدود الإنسان. والإنسان منتم؛ لأن الانتماء حاجة إنسانية ضرورّية، يفتقر إليه الإنسان سيكولوجيا وسوسيولوجيا، ويتعذر عليه التكيف بدونه، بل يتعذر عليه الوجود - الوجود النوعي - بدون أن يحظى هذا الجانب بقدر - ولو جزئ - من الإشباع.

الانتماء ليس ترفا، بل هو أداة الفاعلية والإنسانية ونتيجتها في الوقت نفسه. وتعزيز الانتماء - أيا كانت صوره - تعزيز نوعي للإنسان. الإلحاح على الفردانية، لا يعني إمكانية الوجود خارج دوائر الانتماء، بل الفردانية ذاتها لا تتحقق إلا من خلال الانتماء، الانتماء الذي يحفظ لها وجودها الخارجي على الأقل. إذ هي بدونه تتحول إلى وجود هش، وجود معرض - دائما - للانتهاك. فهي وجود فردي أعزل، لا يستطيع الوقوف في وجه طوفان الانتماءات، التي يفرزها الوجود الاجتماعي حتما، كجزء من طبيعة قوانين الاجتماع البشري.

لكن، ليس كل الانتماءات تحتفظ ببُعد إيجابي في علاقتها مع التوجهات الفردانية. فالانتماءات ذات الأبعاد الإقصائية: وهي ما سوى الانتماء المدني، لا تستطيع التسامح مع أي توجه فرداني؛ لأنها - من حيث وجودها - ليست قائمة على التمايز فحسب، وإنما على تشويه وتحقير وشيطنة الآخر. وهذا لا يعني هضم حقوقه المعنوية فحسب، وإنما يعني - كما تؤكد الشواهد الواقعية - اعتداء على الحق المدني، أي أن تلك الانتماءات غير المدنية، تتجاوز حدودها المعنوية، إلى أن تصل إلى حدود المدني، فتمارس النفي للمدني في الإطار المدني!.

وسواء كانت هذه الصور التي ترسمها الانتماءات غير المدنية للآخر، صحيحة في بعض أجزائها، أو كانت مغلوطة تماما، فإن النتيجة الحتمية - بصرف النظر عن بعدي: الصحة والخطأ - تتحدد في تكوين انتماء تمايزي، يقع خارج حدود التعايش المدني. وهذا يعني أن الانتماء المدني، هو الانتماء الوحيد الذي يحفظ للفردانية وجودها العابر لجميع أنواع الانتماءات.

الانتماء المدني - كشعار متعال - يتحدد واقعيا بالانتماء (بأوسع ما تعني كلمة: انتماء) إلى مؤسسات المجتمع المدني. ومؤسسات المجتمع المدني لا أقصد بها هنا: المؤسسات غير الرسمية التي تقع خارج التبعية المباشرة للدولة - كما يقصد في التعميم الغالب - وإنما أقصد بها تحديدا: المؤسسات المدنية الرسمية والأهلية، التي يتحدد وجودها الأولي، خارج الانتماءات ذات الأبعاد المتحيزة بالضرورة، كالانتماء الطائفي والمذهبي والقبلي والمناطقي والإثني...إلخ. فالمجتمع المدني في سياقي هذا، يشير إلى الوجود المادي المحايد للمؤسسات التي يتعامل معها الإنسان هنا، بوصفه: مواطنا فحسب، دونما اعتبار لأية صفة أخرى.

ما يؤكد عليه خطابي هنا، هو تمدين الوجود المؤسساتي، حتى وإن كان هذا الوجود وجودا مدنيا في الأصل، بما يؤدي إلى تعزيزه من جهة، وحفظه من اختراق بقية الانتماءات المنافسة، من جهة أخرى. وهذا التعزيز المدني للمؤسساتية، يؤكد في النهاية على تعزيز المواطنة، كإطار مدني، يلتقي عنده جميع الفرقاء، ويحتوى أنواع المختلف: اجتماعيا ومذهبيا وطائفيا ومناطقيا وإثنيا، بما يؤدي إلى كون كل هذا الاختلاف وحدة متكاملة، تمد المجتمع بأنواع من الفاعلية، لا تمتلكها - في الغالب - المجتمعات المنمطة، كما لا تمتلكها - أبدا - المجتمعات التي يطغى فيها المختلف على المكون الوحدوي العام.

المواطنة النابعة من الانتماء الوطني ضرورة، هي مفهوم مدني. ولم يكن للمواطنة وجود قبل وجود الدولة الحديثة، التي بدأت تتكون في الغرب الأوروبي قبل أربعة قرون تقريبا. ومفهوم المجتمع المدني ملازم لمفهوم المواطنة، وهما - من جهة أخرى - ملازمان للتشكل النهضوي الغربي، الذي كان بداية لظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا.

هذا ما جعل الباحثين السياسيين يؤكدون أن المواطنة - كمفهوم - نابعة - في الأساس - من تصور ليبرالي، يعتمد المساواة بين المواطنين، بصرف النظر عن الانتماءات الأخرى التي تفرق بينهم. ولهذا أكد جان جاك روسو أن المواطن مساو تماما للآخرين جميعهم، وعلى أنه يساهم معهم على قدم المساواة في تشكيل الإرادّة العامة، أي: إرادة الوطن.

إذن، فشرط المساواة في المواطنة شرط في تحقق المواطنة ذاتها. فلا يوجد مواطن من الدرجة الأولى، ومواطن من الدرجة الثانية. لا يوجد مواطن أكثر مواطنية من الآخر. المواطنة، إما أن تكون - بحكم بطاقة الهوية -، أو لا تكون. لا وجود للنسبية هنا. النسبية توجد في عاطفة الانتماء التي هي مشاعر كامنة في الضمير، بينما المواطنة، بما تستلزمه من حقوق وواجبات، وجود واقعي غير نسبي، فللمواطنين - جميع المواطنين - الحقوق نفسها، وعليهم الواجبات نفسها.

المواطنة ليست وجودا ثانويا في حياة الإنسان، بل هي وجود أولي، يحدد نوعية وجود الإنسان، كما يحدده - من قبل - كونه إنسانا. لا ينازع الوطنية في هذا، إلا الوجود المبدئي للإنسان. أقصد هنا، أن الإنسان في هذه الحياة يتحدد وجوده - المادي على الأقل - من خلال بعدين، أو يتم التعاطي معه وقائعيا من خلال بعدين:

الأول: هويته الإنسانية. فالإنسان في كل مكان، يتم النظر إليه مبدئيا، من خلال كونه إنسانا. فالتعامل معه يختلف - جذريا - عن التعامل مع بقية الكائنات الأخرى. فالقاعدة الأولى، المباشرة والبدهية، هي الإنسانية. وهي لمباشرتها ووضوحها، يتم التعاطي معها تلقائيا، وعلى نحو غير واع؛ لأنها من البدهيات الأزلية في وعي الإنسان.

الثاني: هويته الوطنية. وهذه الهوية الآن، هي التي تمنحه الحقوق، وتطالبه بالواجبات. والتعاطي معه عالميا ومحليا، يتم بواسطة هذه الهوية المدنية. ومن لا يتمتع بهذه الهوية الوطنية، فكأنه لا يتمتع بالوجود ذاته، إذ حتى الأموات ينظر إليهم من خلال هذه الهوية بأثر رجعي. ولهذا لا يتصور - اليوم - أحد خارج هذه الهوية - صراحة أو ضمنا - وإلا كان خارج الوجود الإنساني.

ولأن المؤسسات المدنية - الأهلية منها والرسمية - هي التمظهر الحي الفاعل للوطن، ومن ثم المحك الذي تتجلى فيه حقوق المواطنة وواجباتها، فقد عمدت جميع الدول إلى تمدين هذه المؤسسات، وذلك عبر رؤية قانونية وتنظيمية، تحفظ للجميع: المواطنين، المساواة في التعاطي معها، وحرصت على أن تتجنب أية صياغة، قد تستخدم للتمييز بين المواطنين على أساس الانتماءات الأخرى، الانتماءات الما قبل مدنية.

لا يعني هذا أن المواطنة المتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني، تنفي بقية الانتماءات، أو تحاربها، بل هي على العكس من ذلك، تحتويها، وتصونها من الاعتداء عليها. لكنها - في الوقت نفسه - لا تسمح بالتمييز على أساسها؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون جزء من المكون الوطني ضد الجزء الآخر. وهذا يؤدي إلى زعزعة الإطار: المواطنة، الذي به تتحدد طبيعة التعايش مع بقية العالم.

وبما أنني هنا أتناول الشأن المحلي، فإن الدين ليس إشكالية هنا، فنحن - في هذا الوطن - جميعنا مسلمون. مما يعني أن علاقة الانتماء الديني بالانتماء الوطني مسألة غير مطروحة نظريا؛ لأنها غير موجودة واقعيا. فنحن نتحدث عن مجتمع المواطنة فيه تطابق الإسلام، فلا مواطنية بلا إسلام. لكن، تبقى الانتماءات المذهبية والطائفية والقبلية والمناطقية، انتماءات حية، يجب إخضاعها للمواطنة التامة. وهذا لا يعني نفيها، أو التنكر لها، أو حتى تجاهلها، وإنما يعني التعامل معها بالحياد التام؛ ومنعها من اختراق المؤسسات المدنية؛ لأن مثل هذا الاختراق، يمثل تهديدا مباشرا لقيمة المواطنة الشاملة، المواطنة التي تكفل حقوق الجميع، لصالح انتماء جزئ، يبدد بقية الحقوق.

في الماضي كانت بعض هذه الانتماءات هي المحدد لهوية الإنسان. كانت هوية الإنسان تتحدد من خلال نوعية دينه، أو من خلال العرق الذي ينتمي إليه، أو القبيلة التي ينتمي إليها، أو المنطقة التي يستوطنها. كان الدين وطنا، كما كانت القبيلة وطنا أيضا. وكانت هذه الهويات ذات أثر فاعل في تحديد مصير الإنسان، من خلال موقع الإنسان من كل ذلك؛ لأنها كانت تمارس الدور الذي تمارسه الكيانات الوطنية اليوم. كان هذا فيما قبل النظام الحديث للدول، هذا النظام الذي يعتمد المواطنة، كانتماء مادي ملموس الأثر، ولا يستطيع التوفيق بينها وبين انتماء آخر، إلا بالتضحية بكلا الانتماءين.

اليوم، لم يعد أحد يسأل عن بقية الانتماءات، في ظل الممارسات المدنية المجردة التي تهيمن على الوجود الإنساني كله. اليوم، حتى أشد المتعصبين دينيا، بل ومن يرون الوطنية كفرا، لا يمارسون وجودهم المادي إلا من خلال الوطنية التي يرونها: جاهلية. يتحدد وجودهم - كأحياء - بالهوية: الوطنية، ويسافرون بالهوية: الوطنية، ويتنمون لوظائفهم بالهوية: الوطنية، ويودعون في البنوك بالهوية: الوطنية...إلخ. كل تفاصيل وجودهم اليوم تتحدد - إيجابا وسلبا - بالمواطنة، ولا وجود لهم خارجها، حتى وإن حاولوا ذلك.

لا يخفى أن المواطنة - كمفهوم جديد وطارئ على الوعي التقليدي - واجهت رفضا صريحا حينا، وضمنيا في أكثر الأحيان، من قبل منظري الإسلاموية المعاصرة. كثير من الحركات الإسلامية كانت ترفض الاعتراف بها، وإن رأت التعامل معها ضرورة. بعضهم رآها جاهلية وكفرا؛ لأنها - بزعمهم - انتماء مناقض للانتماء العقدي الأممي، وبعضهم تسامح معها، فرآها مجرد بدعة يجب التنكر لها وإنكارها. والجميع - من هؤلاء وهؤلاء - تراوده أحلام اليقظة بدولة الخلافة الأممية، التي لا تغرب الشمس عنها!.

هذا المنحى، هو الطابع العام للحركات المتأسلمة التي كانت - ولا تزال - هي المصدر الأساسي للفكر السياسي الإسلامي. مؤخرا، بدأ بعض مفكري هذه الحركات يطرحون مسألة التوفيق بين الإسلامية والمواطنة القطرية، ويجتهدون في البحث عن مبرر شرعي للمواطنة!.

لكن، هذا البحث عن مبرر، وهذه المحاولة التي تنتهج التوفيق، وهذا التردد في الاعتراف بالمواطنة، كل ذلك يؤكد سلبية الموقف الوجداني - قبل الفكري - من التسامح الذي تتكفل مؤسسات المجتمع المدني بتوفيره في إطار المواطنة، وأن تشظي المجتمع على أيديهم، وبواسطة الانتماءات العصبية، لا يزال خطرا قائما، بل ومترجحا في بعض الأحيان.

عن / صحيفة (الرياض) السعودية

دعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته

دولة الإمارات قلقة على أوضاع المرأة الفلسطينية والعراقية

نيويورك / وام :

دعت دولة الإمارات العربية المتحدة الليلة قبل الماضية المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المعنية باحتواء حالة عدم الاستقرار والأمان في منطقة الشرق الأوسط..معربة عن قلقها إزاء استمرار الأوضاع المزرية التي تعانيها المرأة وأطفالها في كل من فلسطين والعراق من جراء أعمال العنف الدائر في أراضيها.

جاء ذلك خلال البيان الذي أدلى بها سعادة السفير أحمد عبد الرحمن الجرمن المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة أمام الاجتماع الرسمي الخاصة التي عقده مجلس الأمن يوم أمس على فترتين صباحية ومسائية حول البند المتصل " بالمرأة والأمن والسلام " .

وأوضح سعادة السفير الجرمن أنه وبالرغم مرور سبع سنوات تقريبا على إعتماد قرار مجلس الأمن رقم / ١٣٢٥ / لعام / ٢٠٠٠ / والمرسخ لمفهوم وخطة عمل دولية واضحة لحماية المرأة أثناء الصراعات المسلحة وتعزيز مشاركتها في منع نشوبها إلا إن المجتمع الدولي مازال بعيد كل البعد عن تحقيق الأهداف المنشودة التي كان يتطلع إليها في هذا المجال وخصوصا في وقت أجمعت عليه جملة التقارير والإحصائيات الواردة من مواقع الصراعات بأن النساء وأطفالهن مازالوا يشكلون وبصورة متزايدة المتضرر الأكبر من جراء هذه الصراعات بل وفي أغلب الأحيان الهدف الأساسي للمقاتلين والعناصر المسلحة التي تتعمد تعريضهم لأشكال مختلفة من الاعتداءات ولعمليات التطهير العرقي والتهجير القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

وقال الجرمن إن دولة الإمارات العربية المتحدة بدعمها والمساهمة في ميزانيتها من جهة ومؤسسات المجتمعات المدني وفرق عمل الوكالات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية الأخرى ذات الصلة من جهة أخرى وذلك من أجل الوصول إلى مرحلة التطبيق الكامل لبنود هذا القرار بما في ذلك التمكين الكامل للمرأة في مجالات دعم وحفظ وبناء السلام وتنفيذ العمليات الإنسانية والإنمائية وهو الأمر الذي من شأنه لو تحقق أن يساهم في إعانة الدول وبشكل أكثر فعالية في تقوية تشريعاتها وأنشطتها التدريبية الهادفة إلى منع العنف القائم على أساس جنساني في الصراعات المسلحة وتحسين البيئة المؤسسية للمساءلة والرصد والإبلاغ عن وضع المرأة وتعزيز حماية حقوقها فضلا عن ضمان مشاركتها الفاعلة في مجالات القيادة بالقطاعات السياسية والأمنية والاجتماعية.

معرباً عن تأييده للجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة حتى الآن من أجل إعادة صياغة مفهوم خطة عملها للفترة / ٢٠٠٨-٢٠٠٩ / لتحويلها من أداة للبرمجة والرصد وإعداد التقارير إلى أداة فاعلة تعزز من دور المرأة في المجالات الخمس الرئيسية المتفق عليها دوليا وهي الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش.

وأكد ..أولا : ضرورة تعزيز إشراك الحكومات والمجتمع المدني إشراكا كاملا في تنفيذ هذه الخطة. فضلا عن تقديم الدعم والمعونات الإنمائية اللازمة والمستمرة للدول الخارجة من الصراعات منها من أجل مساعدتها على تمويل مشاريعها المتعلقة بالمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان وصياغة وتنفيذ خطط وطنية شاملة وكفيلة بإشراك المرأة وتمكينها بشكل فاعل ومستدام ولا سيما في مجالات السلام والأمن وفقا لمتطلبات القرار / ١٣٢٥ /.. ثانيا : العمل على الإنتهاج الأفضل للمنظور الجنساني في جميع عمليات حفظ السلام والأنشطة الأخرى ذات الصلة بما في ذلك زيادة مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات وذلك بغية التخفيف عن الأثر السلبي للأنشطة غير المشروعة ضد المرأة بما فيها المرتكبة من قبل الأفراد المشاركون في هذه العمليات..ثالثا : التشجيع على إبتكار الأساليب والتطبيقات الأفضل للتدريب والتأهيل وتسهيل مشاركة المرأة في الانتخابات والحكم وجهود إعادة البناء والإعمار ما بعد إنتهاء الصراعات كتلك التي إنتهجها برنامج الأغذية "الغذاء مقابل التدريب" .

وأشار إلى أن رابعا : هو تحسين آليات الإبلاغ الفوري عن حالات إنتهاكات حقوق الإنسان للمرأة بما فيها ضحايا الاغتصاب والعنف الجنساني في مناطق الصراعات المسلحة..خامسا : تعزيز التشريعات والتدريبات الوطنية والإقليمية والدولية الكفيلة بإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب على مرتكبي العنف الجنساني ضد المرأة. فضلا عن العمل نحو تشكيل لجان تحقيق ومحاكم دولية مستقلة ومحايدة للاحقة ومعاقبة مسؤولي ومرتكبي جرائم الحرب وإغتصاب النساء أثناء الحروب..سادسا : العمل على إعداد نظام دولي شامل لإدارة المعلومات يتسم بإمكانية وصول الدول الأعضاء إليه من أجل تبادل الممارسات والتطبيقات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة بتعزيز دور المرأة في ميادين السلام والأمن .. سابعا : تنفيذ خطط شاملة للتوعية والتثقيف الجماهيري وخاصة في البلدان التي هي في حالة صراع أو الخارجة منها بهدف نشر ممارسات التطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان اللذين يحميان حقوق المرأة والفتاة أثناء الصراعات.

ملقياً الضوء على الإنجازات الهامة التي قطعتها دولة الإمارات في أجل تأهيل وإدماج المرأة الإماراتية في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها مجالات الخدمات الإنسانية والدفاع المدني..مشيرا إلى أن حكومة الإمارات عملت على تنفيذ عدد كبير من المهام العسكرية الخارجية لحفظ السلام والامن والاستقرار في العديد من مناطق الصراعات للتخفيف عن معاناة سكانها المتضررين والنازحين منهم والذين أغلبهم من النساء والأطفال وأعرب عن قلق دولة الإمارات لاستمرار الأوضاع المزرية التي تعانيها المرأة وأطفالها في كل من فلسطين نتيجة لإستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها وممارساته القمعية لها ولأسرتها وأيضا في العراق من جراء إستمرار أعمال العنف والتفجيرات الإرهابية وإعتبر إستمرار هذه الأوضاع بأنها تشكل أخطر إنتهاك لإتفاقية جنيف الرابعة لعام / ١٩٤٩ / والقوانين والأعراف الإنسانية الدولية الأخرى ذات الصلة .

وطالب المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته في تنفيذ كامل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأكد على أنه ومن بدون توفر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيقها ستظل هذه المناطق تعيش في حالة من عدم الاستقرار والأمان المغذي لنشوء العنف ضد المرأة.

وأختتم بيانه أمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك معربا عن أمله في أن تتوصل المشاورات الدولية في إطار هذا البند إلى إيجاد نهجا مؤسسيا دوليا متكاملا حول المرأة والسلام والأمن ليساهم بنتائجه الإيجابية في تحسين واقع المرأة ومكانتها المتوخاة في عالم اليوم.

مصرف البحرين المركزي

الانطلاق الرسمي لعمليات اليانز الألمانية للتكافل في السعودية

المنامة / وكالات :

أعلن كل من مصرف البحرين المركزي ومجموعة اليانز الألمانية أول من أمس الإطلاق الرسمي لعمليات اليانز للتكافل -البحرين، حيث منح المصرف المركزي ترخيصا للمجموعة في وقت سابق من هذا العام لتأسيس مجموعة اليانز للتكافل- فرع البحرين التي ستقوم بمزاولة أعمال التكافل العائلي، والتركيز على تأمين الحياة والتأمين ذي الصلة بأعمال الاستثمار، وأعمال التأمين الصحي والطبي. كما ستلعب الشركة الجديدة دور المركز العالمي لأعمال التأمين الإسلامي (التكافل) لمجموعة اليانز.

هذا، وتعتبر الشركة الجديدة، التي تقع مكاتبها في مملكة البحرين، شركة تابعة مملوكة بالكامل لمجموعة اليانز المحدودة، التي تعتبر ثاني أكبر شركة تأمين وأكبر شركة في أوروبا. وتشمل خطط مجموعة اليانز في المملكة تأسيس مكاتب الشركة الرئيسة التي ستعمل على مراقبة ودعم وضبط عمليات التأمين المتعددة لمجموعة اليانز كما ستلعب دورا إرشاديا عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وشبه القارة الهندية، إذ تنظر الشركة إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها ثالث منطقة نمو رئيسة إضافة إلى دول آسيا المطلة على المحيط الهادي، وأوروبا الجديدة. وتعتبر أيضا مجموعة اليانز التي تأسست عام ١٨٩٠ من رواد شركات التأمين ومزودي الخدمات المالية في العالم، حيث ان لمجموعة اليانز المحدودة مكاتب في أكثر من ٧٠ دولة يعمل فيها أكثر من ١٧٠،٠٠٠ موظف.

كما تحقق الشركة إجمالي عوائد يزيد على ٥،١٤٢ مليارات دولار أمريكي إضافة إلى أنها حققت دخلا إجماليا تجاوز ١٠ مليارات دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٠٦. وتعتبر من اكبر مديري الأصول في العالم حيث بلغت أصول العملاء تحت الإدارة ١،١ تريليون دولار أمريكي مع نهاية عام ٢٠٠٦. وفي هذا السياق قال نائب محافظ مصرف البحرين المركزي أنور خليفة السادة: يرحب مصرف البحرين المركزي بمجموعة اليانز في البحرين، كما نتطلع إلى العمل بشكل حثيث مع شركة اليانز للتكافل - البحرين. ومن المتوقع أن يستقبل السيد أنور السادة اليوم (٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧) الدكتور فيرنر زيديليوس - عضو مجلس الإدارة لشؤون نمو أسواق التأمين (الشرق الأوسط ودول آسيا المطلة على المحيط الهادي وأوروبا الجديدة) في مجموعة اليانز المحدودة، يرافقه السيد سام غوش - المدير التنفيذي الإقليمي المقيم (للشرق الأوسط وشبه القارة الهندية) بمجموعة اليانز. وأشار نائب المحافظ بالقول: تتمتع أعمال التأمين بوجه عام، والتكافل بشكل خاص، بفرص لتطوير الأعمال إذ تشتمل على الكثير من الإمكانات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كما نعمل في مصرف البحرين المركزي جاهدين على إيجاد بيئة صديقة ومواتية للأعمال ، لا تقوم على حماية تماسك القطاع المالي في المملكة فقط، بل تمكن المرخص لهم من إيصال الطلب المتزايد على الخدمات المالية بما في ذلك أعمال التأمين والتكافل. وأضاف: يعتبر مصرف البحرين المركزي ظهيرا قويا لشمول القطاع المالي في عملية وضع التعليمات والقوانين. كما قال اننا ننظر إلى التعاون بين المصرف المركزي والمرخص لهم بقدر كبير من الأهمية ضمن مصفوفة التطور المستمر للمملكة بصفتها مركزا ماليا مهما، كما نتطلع إلى العمل مع مجموعة اليانز في البحرين لغايات تطوير قطاع التأمين والتكافل. وضمن هذا الإطار قال السيد زيديليوس: نرى إمكانات هائلة في تحقيق نمو في الأرباح في المنطقة، إذ ان الطلب على الخدمات المالية والتأمين يزداد في الشرق الأوسط، وإذ نأخذ في الاعتبار أن مجموعة اليانز تتمتع تقليديا بسمعة طيبة في منطقة الشرق الأوسط التي نعتبرها ثالث منطق نمو رئيسة، فإننا سنقوم على ترسيخ وجودنا في هذه المنطقة ونعمل على دفع النمو الداخلي والخارجي قدما. كما قال السيد غوش: إننا مصممون على تنمية أعمال التأمين على الحياة والتأمين الصحي، إذ اننا نعمل على التوسع في المنطقة. أما فيما يتعلق بأعمال تأمين الحوادث والعقار فسوف توفر الثروات المتزايدة ومشروعات التنمية العملاقة فرصا كبيرة، إضافة إلى أننا سنعمل على توسيع أعمال التكافل إذ ستتمكن مجموعة اليانز من البناء على خبراتها المتراكمة في هذا المجال. وضمن هذا الإطار قال المدير التنفيذي للرقابة على المؤسسات المالية عبدالرحمن الباكر: هناك حاجة متزايدة الى خدمات التأمين والتكافل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يدفعها قدما النمو الاقتصادي القوي واستثمار الحكومة في عدد من مشروعات البنية التحتية العملاقة، واستثمار القطاع الخاص في العقارات إضافة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وأضاف كذلك: إن الوعي الجماهيري المتزايد والقبول بالحاجة إلى التأمين يساهمان أيضا في النمو المتزايد لمنتجات التأمين، سواء التقليدي منها أو الإسلامي. وقال الباكر: إن مصرف البحرين المركزي على ثقة بأن دخول أطراف دولية، كمجموعة اليانز، إلى سوق التأمين في المنطقة سيساهم في الكشف عن فرص واعدة في مجال التأمين، كما سيعمل على إنماء هذا القطاع وصولا إلى الاستغلال الأمثل لجميع إمكاناته.

كما تحقق الشركة إجمالي عوائد يزيد على ٥،١٤٢ مليارات دولار أمريكي إضافة إلى أنها حققت دخلا إجماليا تجاوز ١٠ مليارات دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٠٦. وتعتبر من اكبر مديري الأصول في العالم حيث بلغت أصول العملاء تحت الإدارة ١،١ تريليون دولار أمريكي مع نهاية عام ٢٠٠٦. وفي هذا السياق قال نائب محافظ مصرف البحرين المركزي أنور خليفة السادة: يرحب مصرف البحرين المركزي بمجموعة اليانز في البحرين، كما نتطلع إلى العمل بشكل حثيث مع شركة اليانز للتكافل - البحرين. ومن المتوقع أن يستقبل السيد أنور السادة اليوم (٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧) الدكتور فيرنر زيديليوس - عضو مجلس الإدارة لشؤون نمو أسواق التأمين (الشرق الأوسط ودول آسيا المطلة على المحيط الهادي وأوروبا الجديدة) في مجموعة اليانز المحدودة، يرافقه السيد سام غوش - المدير التنفيذي الإقليمي المقيم (للشرق الأوسط وشبه القارة الهندية) بمجموعة اليانز. وأشار نائب المحافظ بالقول: تتمتع أعمال التأمين بوجه عام، والتكافل بشكل خاص، بفرص لتطوير الأعمال إذ تشتمل على الكثير من الإمكانات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كما نعمل في مصرف البحرين المركزي جاهدين على إيجاد بيئة صديقة ومواتية للأعمال ، لا تقوم على حماية تماسك القطاع المالي في المملكة فقط، بل تمكن المرخص لهم من إيصال الطلب المتزايد على الخدمات المالية بما في ذلك أعمال التأمين والتكافل. وأضاف: يعتبر مصرف البحرين المركزي ظهيرا قويا لشمول القطاع المالي في عملية وضع التعليمات والقوانين. كما قال اننا ننظر إلى التعاون بين المصرف المركزي والمرخص لهم بقدر كبير من الأهمية ضمن مصفوفة التطور المستمر للمملكة بصفتها مركزا ماليا مهما، كما نتطلع إلى العمل مع مجموعة اليانز في البحرين لغايات تطوير قطاع التأمين والتكافل. وضمن هذا الإطار قال السيد زيديليوس: نرى إمكانات هائلة في تحقيق نمو في الأرباح في المنطقة، إذ ان الطلب على الخدمات المالية والتأمين يزداد في الشرق الأوسط، وإذ نأخذ في الاعتبار أن مجموعة اليانز تتمتع تقليديا بسمعة طيبة في منطقة الشرق الأوسط التي نعتبرها ثالث منطق نمو رئيسة، فإننا سنقوم على ترسيخ وجودنا في هذه المنطقة ونعمل على دفع النمو الداخلي والخارجي قدما. كما قال السيد غوش: إننا مصممون على تنمية أعمال التأمين على الحياة والتأمين الصحي، إذ اننا نعمل على التوسع في المنطقة. أما فيما يتعلق بأعمال تأمين الحوادث والعقار فسوف توفر الثروات المتزايدة ومشروعات التنمية العملاقة فرصا كبيرة، إضافة إلى أننا سنعمل على توسيع أعمال التكافل إذ ستتمكن مجموعة اليانز من البناء على خبراتها المتراكمة في هذا المجال. وضمن هذا الإطار قال المدير التنفيذي للرقابة على المؤسسات المالية عبدالرحمن الباكر: هناك حاجة متزايدة الى خدمات التأمين والتكافل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يدفعها قدما النمو الاقتصادي القوي واستثمار الحكومة في عدد من مشروعات البنية التحتية العملاقة، واستثمار القطاع الخاص في العقارات إضافة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. وأضاف كذلك: إن الوعي الجماهيري المتزايد والقبول بالحاجة إلى التأمين يساهمان أيضا في النمو المتزايد لمنتجات التأمين، سواء التقليدي منها أو الإسلامي. وقال الباكر: إن مصرف البحرين المركزي على ثقة بأن دخول أطراف دولية، كمجموعة اليانز، إلى سوق التأمين في المنطقة سيساهم في الكشف عن فرص واعدة في مجال التأمين، كما سيعمل على إنماء هذا القطاع وصولا إلى الاستغلال الأمثل لجميع إمكاناته.

اتفاق قطري عماني على تكثيف عمل اللجنة المشتركة بينهما

مسقط / وكالات :

اتفقت دولة قطر وسلطنة عمان علي تكثيف، وتسريع وتيرة الاجتماعات للجنة القطرية العمانية المشتركة، خلال المباحثات التي أجراها سمو السيد، فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس الوزراء، لشؤون مجلس الوزراء العماني ، والذي اختتم زيارته إلي الدوحة. وكان الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية، أجري مباحثات مع سمو السيد فهد بن محمود، تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين، ومسائل تكثيف التعاون المشترك.

وفي لقاء مع الصحفيين، قال السيد حمد بن محمد الراشدي، وزير الإعلام العماني، إن زيادة وتيرة أعمال اللجنة المشتركة تأتي لمواكبة النمو المطرد، من خلال متابعة الخطط الموضوعة، وما يتم الاتفاق عليه من برامج وآليات تنفيذية .

وقال إن جلسة مباحثات رسمية عقدت بين سمو الشيخ فهد، ومعالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، تم خلالها التباحث بشكل تفصيلي فيما يشكله برنامج العمل للفترة المقبلة للتعاون خصوصا في المجالات الاقتصادية، والعلمية، والاستثمارية، وما يتعلق منها بالطاقة والغاز لافتا إلي أن المباحثات اشتملت علي بحث أوجه الاستثمار المتبادل، سواء كان الداخلي في كلا البلدين، أو علي المستوي العالمي .

وأضاف الراشدي أن الجانبين اتفقا علي زيادة التواصل لما يختص بنقل البضائع، والمواد الخام المتصلة بحركة التنمية في كل من دولة قطر، وسلطنة عمان، و ذلك قياسا لما يتوفر لدي البلدين من مميزات نسبية تستوجب استثمارها، واستغلالها لصالح الشعبين الشقيقين .

وأوضح الراشدي أن المباحثات تناولت عبر الجهات المختصة ، مسألة استيراد السلطنة للغاز القطري المسال، من أجل تلبية احتياجاتها في مجال الطاقة، مشيرا إلي أن الجانب القطري أبدى استعداده لذلك. وأكد الراشدي وجود توجيهات سياسية عليا لدى الحكومة القطرية، بالدفع إلي هذا التعاون، لما فيه تحقيق المصالح المشتركة للبلدين في هذا القطاع .

ونوه الراشدي بأن الزيارة المباركة إلي دولة قطر، تأتي في إطار التعاون بين مسقط والدوحة، والزخم الذي تتميز به العلاقات الثنائية.. برعاية القيادتين، لصاحب الجلالة، السلطان قابوس وحضرة صاحب السمو، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.. والتي اعتبرها الوزير العماني بأنها تعم كافة المجالات.. لافتا إلى أن زيارة سمو السيد فهد بن محمود تجيء لإعطاء قوة دفع كبري للتعاون القائم بين البلدين.. مشيدا في الوقت نفسه بالرعاية التي أولاها سمو الأمير بالعلاقات القطرية العمانية، كي تنمو بشكل مطرد، وما يتناسب وحجم المتطلبات والتحديات والطموحات والآمال التي تعلقها قيادتا البلدين، والشعبان علي علاقات تعاون نموذجية بين الدولتين . وكشف الراشدي بأن الفترة القادمة سوف تشهد تكثيفا للزيارات الرسمية المتبادلة بين الدوحة ومسقط، في القطاعات المختلفة لدي الجانبين.

من ناحية ثانية، أشار الراشدي إلي أن سلطنة عمان، قيادة، وحكومة، وشعبا، تتطلع إلي قمة مجلس التعاون الخليجية في الدوحة، في أوائل ديسمبر المقبل.. معربا عن أمله بأن تكتسب هذه القمة كسابقاتها من القمم، التي انعقدت في دولة قطر، أو السلطنة، وغيرها من البلدان الخليجية بأهمية خاصة، كي تتناسب مع طبيعة التطورات الخليجية علي الصعد السياسية، والتعاون الاقتصادي، بالإضافة إلي القضايا الإقليمية المختلفة.

أخبار متفرقة

120 شركة دولية في معرض آسيا في السعودية

الرياض / وكالات :

تستضيف شركة معارض الظهران الدولية في الثامن والعشرين من الشهر الجاري أكثر من ١٥ دولة آسيوية في معرض آسيا في السعودية والذي يقام للمرة الثانية على ارض مركز معارض الظهران الدولية في الدمام.

وأوضح محمد بن احمد البراهيم مدير إدارة العلاقات العامة وشؤون الموظفين في شركة معارض الظهران الدولية ان المعرض الذي سيستمر ستة أيام تشارك فيه ١٢٠ شركة دولية من الشرق الأوسط والأقصى ومجموعة من دول جنوب شرق آسيا منها الصين، باكستان، إيران، الهند، سوريا، الكويت، البحرين، ماليزيا والفلبين تهدف كل منها لعرض منتجاتها المحلية أمام المستهلك لتعريفه على كل جديد من منتجات تكنولوجيا المعلومات وتبادل الخدمات.

وذكر البراهيم إن شركة معارض الظهران الدولية تطمح من خلال تنظيم معرض آسيا في السعودية إلى فتح أبواب جديدة أمام المستثمر الأجنبي الذي يتطلع دائما إلى الاستثمار في المملكة كونها تشهد تطورا اقتصاديا كبيرا جعل السوق السعودي الأكبر على مستوى الشرق الأوسط بالإضافة إلى أن المعرض يقدم لرجال الأعمال وأصحاب الشركات والمؤسسات المحلية فر